

تصحيح اخطاء

- ١ - ورد في اعلان مشروع تنظيم مدن هيكلية رقم (٥٨) على الصحيفة ٧٨٤ من العدد ١٤٤٠ من الجريدة الرسمية كلمة (الهندسية) خطأ وصوابها (الهندية) .
- ٢ - ان الاسم الصحيح لرئيس بلدية كفرنجة هو علي العزبي المفلح وليس علي المفلح العزبي كما نشر خطأ في العدد ١٤٦٤ من الجريدة الرسمية .
- ٣ - ذكر على الصحيفة ٤١ من العدد ١٤٦٦ الصادر بتاريخ ١٤/١/١٩٦٠ القطعة رقم (١٢٣) من حوض البلد رقم ٧ من اراضي قرية عتبه خطأ والصواب رقم (٢٢٣) وكذلك على الصحيفة ٤٢ من العدد نفسه قرية المقر من اعمال قضاء مادبا خطأ والصواب قرية المقر .



الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٤ شعبان سنة ١٣٧٩ هـ . الموافق ١ شباط سنة ١٩٦٠ م . العدد ١٤٧٠

الفهرس

الصفحة	
٩٩	مجلس الامة
٩٩	امر دفاع رقم (٢) لسنة ١٩٦٠ صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩
١٠١	قرار رقم (١٨) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٠٤	مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بمقتضى المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطينية
١٠٧	نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٠
١٠٧	تصحيح خطأ

هكذا من الأهل

اول رتبة كضابط دائمى او كضابط احتياطي او من تاريخ التحاقهم في الخدمة في سائر الرتب . أما الخدمة المؤقتة سواء اكانت بعقد ام بغير عقد فلا يوجد في هذه المادة او في غيرها من مواد قانون تقاعد الجيش العربي المذكور ما يميز اعتبارها خدمة مقبولة للتقاعد .

اما قانون التقاعد العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل قانون تقاعد الجيش العربي المشار اليه فقد اجاز في مادته الرابعة اعتبار خدمة الضابط بمقتضى عقد خدمة مقبولة للتقاعد اذا نص العقد على تحويله حق التقاعد .

وكذلك فان قانون التقاعد العسكري الجديد رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ اقر هذه القاعدة كما هو واضح من نص المادة الثالثة منه .

ومن هذا كله يتضح ان الضابط الذي يعاد في خدمة عسكرية مؤقتة سواء اكان متقاعداً او غير متقاعد لا تحسب له هذه الخدمة المؤقتة كخدمة مقبولة اذا كانت هذه الخدمة في ظل قانون تقاعد الجيش العربي رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ . اما اذا كانت في ظل قانون التقاعد العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ او في ظل قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ فانها تحسب خدمة مقبولة للتقاعد اذا كانت بموجب عقد خطي يتضمن نصاً على تحويل صاحبها حق التقاعد . هذا ما تقرره في الاكثرية بتفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٥٩/١٢/٣١

مندوب وزارة المالية	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
(مخالف)	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
	لرئاسة الوزراء	التمييز	التمييز	رئيس محكمة التمييز
	شكري المتهدي	الياس الحوري	موسى الساكت	علي مسبار

المخالفة

١ - المادتان القانونيتان المطلوب تفسيرهما هما المادتان الثانية والثامنة من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ على ضوء الايضاحات التالية التي ادرجها ادناه جلاء لموضوع التفسير وتبييناً لبواعثه واسبابه لان (الفتوى على قدر النص) اي نص الواقعة المستقنى عنها .

أ - كتاب معالي وزير الدفاع رقم ٢٠٤١/٦/١ تاريخ ١٩٥٨/٢/٢٣ المرفوع لدولة رئيس الوزراء وقد جاء فيه مانصه (انتسب الرئيس الاول رقم (١٨٢) السيد توفيق ايوب الى الخدمة في الجيش العربي بتاريخ ١٩٣٦/٦/٢٦ واستغنى عن خدماته بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٠ وبتاريخ ١٩٥٣/٣/١٤ استخدم باجرة يومية تعادل رواتبه مع العلاوات التي كانت تصرف له اثناء خدمته العسكرية وكان يمارس خلال هذه الخدمة جميع الاعمال والصلاحيات التي كان يمارسها اثناء خدمته العسكرية وبقي مستخدماً لغاية ١٩٥٦/٧/٥ ثم اعيد استخدامه برتبة رئيس اول من تاريخ ١٩٥٧/٢/١ وصدرت الارادة الملكية السامية باعادته من ذلك التاريخ والاستناد الى المواد ٣ و ٥ و ١٢ من قانون التقاعد العسكري رقم (٨) لسنة ١٩٥٤ والتي تقر على ضوء بعضها بعضاً فارجوا ان تتكرموا دولتكم باتخاذ القرار اللازم لاعتبار هذه الفاصلة باليعة للتقاعد مضافة الى خدماته السابقة) .

ب - كتاب معالي وزير المالية رقم ج/٣٦/٢/١١٩٧ تاريخ ١٩٥٩/١٠/٢١ المرفوع لدولة رئيس الوزراء والذي جاء فيه ما نصه : ارفع لدولتكم صورة طبق الاصل عن كتاب معالي وزير الدفاع رقم ٢٠٤١/٦/١ تاريخ ١٩٥٨/٢/٢٣ .

(نشأ اشكالان عند تطبيق المادة (٨) من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١) .

الاول : حول استخدام الجيش لبعض الضباط المتقاعدين او غير المتقاعدين باعمال يقوم بها الضباط العاملون لقاء راتب مقطوع او مياومات تعادل راتب الضابط العامل مع العلاوات هل يعتبر هذا النوع من الاستخدام خدمة مؤقتة بعقد يجوز ان يسمح مجلس الوزراء العالي باعتبارها مقبولة للتقاعد اذا طلب الضابط ذلك عند اعادته للخدمة ضابطاً في الجيش وهل تعني كلمة عقد الواردة في المادة (٨) المذكورة العقد الخطي او انها مطلقة تشمل الاستخدام المشار اليه على اعتبار انه تعاقد تم بموافقة الطرفين .

الثاني : مدى انطباق قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ المشار اليه بالنسبة للحالة موضوع البحث على ضوء المادة (٢) منه .

فارجوا ان تتكرموا بحالة هذا الموضوع على الديوان الخاص لتفسير القوانين لتفسير نص المادتين ٢ و ٨ من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ .

ج - كتاب معالي وزير الداخلية الموجه الى معالي وزير المالية رقم ١٥٥١٧/١/٣٧ تاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٨ ونصه :

ابعث لمعاليكم طياً بنسخة كتاب مدير الامن العام رقم ق ح/١٦/١٦/٣٥٠٠ تاريخ ١٩٥٩/٩/٢٧ وصورة عن مرفقه استدعاء قائد مقاطعة الزرقاء الرئيس الاول السيد محمد الحسين وارجو التفضل باعادة النظر في امر اعتبار خدمات المذكور بالراتب المقطوع من ١٩٥٣/٦/٢٥ لنهاية ١٩٥٩/٢/٢٠ خدمات مقبولة للتقاعد حسب الطريقة التي عولجت فيها قضية الضابط الرئيس الاول السيد توفيق ايوب .

٢ - أما المادتان القانونيتان المطلوب تفسيرهما من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ بمقدار ما يتصل بالبيانات السابقة فيها :

المادة ٢ - لا يطبق هذا القانون واية الغاءات صادرة بمقتضاه على افراد الجيش العربي ويستثنى منهم موظفو الجيش العربي للملكيون .

المادة ٨ - تحسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ تعيين الموظف في خدمة دائمة في الحكومة على انه يجوز ان تحسب الخدمة تحت التجربة والخدمة المؤقتة بمقتضى عقد التي تسبق تماماً الخدمة الدائمة في الحكومة خدمة مقبولة للتقاعد اذا سمح بذلك مجلس الوزراء بناء على طلب ذلك الموظف عند تعيينه في الخدمة الدائمة .

هكذا من الأشهر

٣ - مما تقدم يتضح ان الوقائع المطلوب الاجابة عليها على ضوء مقاصد واضع القانون في المادتين ٢ و ٨ من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ هي :

أ - ضابط احيل على التقاعد او استغني عنه وبعد ذلك استخدمته سلطات الجيش باجرة يومية او براتب مقطوع للقيام بالاعمال التي كان يقوم بها قبل احواله على التقاعد او الاستغناء عنه وظل كذلك الى ان اعيد استخدامه بارادة ملكية فهل خدمته في الفترة الواقعة ما بين احواله على التقاعد او الاستغناء عنه الى ان اعيد استخدامه بارادة ملكية هي خدمة عسكرية او مدنية ؟

ب - وهل الخدمة المتساءل عنها آتفا تعتبر خدمة مؤقتة بمقتضى عقد ويشملها نص المادة (٨) الذي اثبتناه سابقاً .

والجواب على السؤال الاول حسب اجتهادي هو ان الخدمة موضوع البحث هي خدمة مدنية وليست خدمة عسكرية اطلاقاً والمستند في ذلك قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧ والقانون المعدل له سنة ١٩٣٦ فالمادة (٢) من قانون الجيش لسنة ١٩٢٧ عرفت الضابط بأنه كل فرد من افراد الجيش العربي حائز على تفويض من جلالة الملك المظلم كما ان المادة (٢) من قانون تعديل الجيش العربي لسنة ١٩٣٦ نصت : (تكون الرتب في الجيش العربي لمن هم دون درجة ضابط هي رتبة وكيل وقيب ونائب وعريف وجندي اول وجندي ثاني وخصص لكل واحد من هؤلاء شارة خاصة .

فن هذه النصوص يتضح ان افراد الجيش العربي هم الضباط والافراد الذين هم دون درجة الضابط وهؤلاء جميعاً هم العسكريون وخدماتهم فقط هي الخدمات العسكرية وعلى هذا فالذي كان ضابطاً واهيل على التقاعد او استغني عنه ثم استخدمته سلطات الجيش باجرة يومية او براتب مقطوع ولم تكن له رتبة معينة ولم يكن تعيينه واستخدامه بارادة ملكية فهو موظف ملكي (مدني) لان الجيش يستخدم موظفين ملكيين كما هو مفهوم المادة (٢) من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ التي ادرجنا نصها آتفا وخدمته خدمة مدنية مؤقتة ولو انه يقوم بالاعمال التي كان يقوم بها عندما كان ضابطاً قبل احواله على التقاعد او الاستغناء عنه لان قيامه بهذه الاعمال لا يجعله ضابطاً وانما الذي يجعله ضابطاً صدور ارادة ملكية باعطائه هذه الرتبة حتى انه لا يستطيع ان يرتدي البزة العسكرية ولو انه ارتداها لكان منتحلاً صفة رسمية تحت طائلة العقاب من اجل ذلك فاني اخالف الاكثية المحترمة فإني ذهبت اليه من ان الخدمة موضوع البحث هي خدمة عسكرية .

والجواب على السؤال الثاني حسب اجتهادي هو ان الخدمة موضوع البحث والتي قلت انها خدمة مدنية مؤقتة هي خدمة بمقتضى مجوز مجلس الوزراء المالي ان يسمح باعتبارها خدمة مقبولة للتقاعد بالاستناد الى نص المادة (٨) من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ . لان كلمة المقدر في هذه المادة وردت مطلقة واطلاقاً لم يقيد بنص او دلالة فهي تشمل الاستخدام موضوع البحث اذ ان المقدر عرفت المادة (١٠٣) من قانوننا المدني (المجلة) هو التزام المتعاقدين وتمهدها امراً وهذه المعاني متوفرة في هذا النوع من الاستخدام .

٥ - ان دولة رئيس الوزراء طلب من الديوان الخاص تفسير المادتين ٢ و ٨ من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ كما هو واضح من كتاب دولته رقم ت/٣١/٢/٩١٨٩ تاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٤ الموجه لمالي وزير المالية ونصه : (ارسل لماليكم طياً نسخة كتاب معالي وزير المالية رقم ج/٣٦/٢/١١٩٧ تاريخ ١٩٥٩/١٠/٢١ مع صورة عن مرقبه بشأن تفسير المادتين (٢ و ٨) من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ وارجو احوالها الى الديوان الخاص لاعطاء التفسير المطلوب وموافاتي به) .

والديوان الخاص مفيد بتفسير النص الذي طلب منه تفسيره طبقاً للمادة ١٢٣ (١) من دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ ونصها (للديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء) .

ولذلك اري ان ذهب الاكثية المحترمة لتفسير نص المادة (٨) من قانون تقاعد الجيش العربي رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة (٤) من قانون التقاعد العسكري رقم (٨) لسنة ١٩٥٤ ، فيه خروج على صلاحية الديوان لان دولة رئيس الوزراء لم يطلب تفسير هذه النصوص .

١٩٥٩/١٢/٣١

مثل وزارة المالية
المستشار الحقوقي
جمال الحسن

مرسوم صادر عن مجلس الوزراء

بمقتضى المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطينية

استناداً الى الصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء بمقتضى الارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩ تموز سنة ١٩٥٠ والصادرة في العدد ١٠٣٣ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ آب سنة ١٩٥٠ وعلى الصلاحيات النصوص عنها في الفقرة (٢) والفقرتين (أ ، ب) من المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطينية رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ اصدر المرسوم التالي :

١ - يسمى هذا المرسوم (مرسوم فئات ضريبة الاملاك في القرى والابنية الصناعية لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ المالية)

أ - تعدل وتنزل فئات الضريبة المفروضة والمبينة في ذيل قانون ضريبة الاملاك في القرى في المناطق المذكورة في ادناه بمقدار ٥٠٪ باستثناء الصنف رقم (١) .

ب - تستوفي الضريبة عن الابنية الصناعية بمعدل ٥٪ من صافي قيمة ايجارها السنوي الخمنة به وفقاً للمادة التاسعة من القانون .

هكذا من الأشهر

القضاء	القريّة	القضاء	القريّة
القدس	أبو ديس	جنين	عرائه
	بيت حنين		كفر راعي
	شعفاط		المنير
	الطور		سيتون
	عرب السواحة		يعبد
	عطروت	طولكرم	باقة الغربية
	عناتا		خربة جباره
	لقنا		كور
	نفي يعقوب		
الخليل	بني نعم	نابلس	اجنسينا
	بيت امر		اسكاكه
	بيت كاحل		اماتين
	خربة ام برج		اوصرين
	الخليل		باقة
	الريحية		برقة
	سعر		برقين
	الشيخ		بزاريه
	منع الجابري		بيتا
	عرب الجبالين		تل
	عرب الكمانه		تلفيت
			جالود
جنين	تلفيت		جامعين
	جبع		جنسافوت
	جلده		جنيد
	رابا		جوريش
	رمانه		جيت
	زبابده		حجة
	زبد		حواره
	سيلة الظهر		خربة صير
	عجه		خربة قيس
	صاور		دوما

هكذا من الأهل

القضاء	القريّة	القضاء	القريّة
نابلس	دير استيا	رام الله	برقا
	دير شرف		بلعين
	بيتا		بيت عور التحتا
	روجيب		بيت عور الفوقا
	زيتا		بيتلو
	ساويه		بيتونيا
	سرطة		ببر زيت
	صره		الميره
	طاوزه		الجانيه
	طمون		جفتا
	عصيره الشمالية		جلجيلة
	عصيره القبلية		جماله
	عموريه		خربتا
	عورتا واودله		خربة ابو فلاح
	عوريف		خربة الممار
	عينبوس		دير ايزيع
	برغتتا		دير اجرير
	فندق		دير ديوان
	قيلان		عاروره
	قريوت		كفر مالك
	قصره		عين عريك
	قوعين		المزرعة الشرقية
	قبرا		راس كركر
	كفر قدوم		سلواد
	كفر لاقف		الطيوره
	كفر قليل		عبرين
	مادما		عين قينينا
	مجدل بني فاضل		كفر نعمة
	مرد		رمون
	ياسوف		عين يبرود
	يانون		كوير
	ياصيد		مزارع النوباني
			عطاره